SAUDI ARABIA

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ,

يطيب لي في البداية أن أتوجه إليكم والى بلدكم الصديق بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسا لأعمال اللجنة السادسة معربا عن التقدير لشخصكم وعن ثقتي الكاملة في مقدرتكم على إدارة أعمالها بكل اقتدار وفعالية.

السيد الرئيس،

دعت الجمعية العامة في قرارها رقم 67/97 الدول الأعضاء ان تركز في تعليقاتها في هذه الدورة على" سيادة القانون وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية "وهو حديث يطول عما فعلته وتفعله بلادي في هذا الصدد ، يشرحه التاريخ وتشهد عليه الاحداث .حيث لا يخفى على أحد أن بلادي تؤمن بأن التنمية والاستقرار وحقوق الانسان والأمن والسلام أمور لا تتحقق إلا بسيادة القانون، وهي موجودة مجتمعة في بلادي اليوم، حيث لو لم تكن كذلك لما اجتمع اليوم على ترابها قرابة ثلاثة ملايين حاج جاءوا من جميع انحاء المعمورة لأداء فريضة الحج .

إن دستور بلادي مستمد من الشريعة الإسلامية، وقد نص النظام الأساسي للحكم على مجموعة من المبادئ الدستورية وذلك لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان، وكرّس بصفة خاصة المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، حيث نصت المادة

الثامنة منه على" أن يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية"

أما على المستوى الخارجي فمن أهم ثوابت ومبادئ سياسة بلادي الخارجية احترام مبدأ سيادة القانون بالشكل الذي يتلاءم مع ما حدده ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .فعلاقاتها مبنية على حسن الجوار وسياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الدولية .

وبالرغم من أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، الا ان بلادي تسعى دائماً لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية بحيث توثق السلم والأمن الدوليين .فالحلول الودية، سياسية كانت أم قانونية، هي المدخل الطبيعي والإيجابي والأكثر فاعلية في استمرار الأمن والأمان.ولعل ترشح المملكة لعضوية مجلس الأمن الآن هو دليل صريح على إيمانها بالمساهمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية .فبلادي تعمل من أجل السلام والعدل، وترفض استخدام القوة والعنف والممارسات التي تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان .كما تدين وترفض الإرهاب العالمي بجميع أشكاله وأساليبه، وتؤكد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية التي يتهمه بها البعض ظلماً وبهتاناً.

السيد الرئيس

ما زالت بلادي تتمسك باختيار السلام، ولقد أثبتت حسن نواياها عندما تقدمت بمبادرة السلام العربية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في عام2002م .ودائماً ما تدعم بلادي المساعي الهادفة لجعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من جميع أسلحة الدمار الشامل .

كما تعتز بلادي بكونها أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة ، انطلاقاً من إيمان المملكة العميق بأن السلام العالمي هدف من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وذلك منذ قبولها لميثاق باديس أو ما يسمى بميثاق كيلوج بداين عام ١٩٢٨م الذي حرم استخدام الحرب كوسيلة لفض المنازعات الدولية .ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي .

وإيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية عموماً في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في جميع المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليان ، فقد انضمت المملكة إلى الكثير من المنظمات الدولية وحرصت على دعمها بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في

أنشطتها .ويمكن القول إن السياسة الخارجية السعودية في المجال الدولي تستند على أسس ومبادئ مستقرة وواضحة من أهمها حرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة.

ومن منطلق التزامنا بالتعاون الدولي، تبذل بلادي كل ما يسعها من جهد لتكون من الأعضاء الفاعلين في هذه المنظمة .وتعهدنا لا يقف فقط عند اصدار التشريعات الوطنية الملائمة والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، بل يتعدى ذلك الى بذل ما نستطيع من جهد لإرساء الحق والعدالة . فمبادرة خادم الحرمين الشريفين لتأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيويورك ومركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا ما هما الا نموذج لالتزامنا بالعمل الجماعي لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وهما من أهم أهداف سيادة القانون.

السيد الرئيس

تعي بلادي أن السلم والأمن الدوليين أساسهما التعاون الدولي فتعمل جاهدة على تحقيقهما بشتى الوسائل الممكنة ونصب أعينها وعد بغد أفضل .

شكرا السيد الرئيس .

كلمة المملكة العربية السعودية
أمام
أعمال اللجنة السادسة (اللجنة القانونية)
دورة الجمعية العامة الثامنة والستون

(بند سيادة القانون)

تلقيها : ملحق / غادة محمد حافظ

نيويورك (9 أكتوبر 2013م)